"دور التعليم العالي في التنميةالاجتماعية والاقتصادية بالمملكة الأردنية الهاشمية في ظل العولمة"

د.علاء زهير الرواشدة (جامعة البلقاء الأردن)

مقدمة:

تهدف التنمية الاجتماعية و الاقتصادية إلى الرقي بالإنسان وتحقيق مستوى أفضل له من الرفاهية والازدهار، والتنمية البشرية هي المؤشر الحقيقي لتقدم المجتمعات ورقيها، فلم يعد تقدم المجتمعات يقاس بامتلاك الموارد أو مستوى الدخل، ولكنه يقاس بالموارد البشرية، وقدرتها على الإنتاج، ومدى امتلاكها للمعرفة والمهارات التقنية، والتنمية بمفهومها الشامل تعد حلماً صعب المنال ما لم يعد لها الرجال الأكفاء والمؤهلون لقيادة التنمية والنهوض بالمجتمع فالإنسان هو محور التنمية وأداتها.

وتولي الدول الصناعية والنامية على حد سواء اهتماماً كبيراً بإعداد الكوادر الناضجة والقادرة على الابتكار والعطاء. وهذا الإعداد لا يأتي إلا من خلال التعليم المتواصل والتدريب المستمر لصقل القدرات وتنمية المهارات ويعد التعليم بشكل عام والتعليم العالي على وجه الخصوص الوسيلة الأساس في إعداد السواعد الفنية والعقول المنتجة المبدعة.

وفي العصر الراهن أصبح التعليم ضرورة حياتية لإدارة التنمية وتطوير الإنتاج، وتنمية الابتكار والاختراع، فلم يعد التعليم يلبي رغبة اجتماعية أو ترفا ذهنيا، أو يحقق خدمة وطنية فحسب، بل أصبح مجالاً رحباً للاستثمار يلبي احتياجات التنمية وشروط النهضة والرقي.

ويعد التعليم من أهم أشكال تطور الموارد البشرية وذلك لعدة أسباب:

1 -زيادة الطلب على التعليم وخاصة في البلدان النامية.

2 -أصبح للتعليم في الوقت الحاضر جدوى اقتصادية، بمعني أن هناك علاقة ارتباط بين التعليم والدخل على مستوى الفرد وعلى مستوى المجتمع، مما يكون حافزاً للطلب على التعليم في مختلف مراحله.

3 -أن معظم حكومات البلدان النامية تخصص نسبة مهمة من مواردها للإنفاق على إنشاء المؤسسات التعليمية بشكل عام(زاهر،1985م) كوسيلة من وسائل التكيف مع العولمة ومتطلباتها..

ونتيجة للتطور التكنولوجي السريع أصبحت هنالك تقنية حديثة ومتقدمة جدا تتطلب من مستخدميها أن يحصلوا على مستويات عالية من التعليم أو مستويات عالية من الاستثمار في الموارد البشرية، لذلك يجب أن يتم تدريبهم

على تلك التكنولوجيا الحديثة أولا ثم يقومون بتحرير وتطويع تلك التكنولوجيا إلى الحاجات الخاصة للبلدان المختلفة وهذا ما يدعو للتفكير في أهمية التعليم في تزويد المجتمع بالمؤهلات المطلوبة للتعامل مع التقنية حيث أن التعليم يسهل عملية استيعاب التقنيات الحديثة واستخداماتها.

كما ويمكن أن ينظر إلى التعليم باعتباره شكلا من أشكال الاستثمار ذات الإنتاجية العالية وهذا ينطبق على عدة أنواع من التعليم، فمعظم الاقتصاديين متفقون على أهمية دور التعليم في التنمية الاقتصادية فهم يعتقدون أن المكائن (الآلات، و المعدات) ليست أكثر أهمية من الرجال الذين يصنعون تلك المكائن ويدعمونها ويعملون على تطورها. لذلك لن تكون المكائن ذات نفع إذا لم تهيأ المعرفة وتهيأ الكادر المطلوب لتشغيلها حتى يمكن أن يعد الاستثمار في التعليم استثمارا إنتاجيا (متولي، 1988).

ومع التطور التقني والازدهار الاقتصادي بدأت تظهر اتجاهات جديدة تنادي بدور أكبر لمؤسسات التعليم في إحداث وتسيير التنمية. فالتعليم ينبغي أن ينصب على دراسة أوضاع المجتمع، ومعرفة احتياجاته والمشكلات والعوائق الذي تواجه مسيرته، وسبل النهوض به، والعمل على تلبية تلك الاحتياجات، وإيجاد الحلول للمشكلات والعوائق الذي تعترض مسيرته التنموية، وأصبح هذا الاتجاه له تأثيره كذلك على مناهج ومحتوى التعليم العالي، حيث أصبح يركز على تلبية احتياجات المجتمع ومطالب التنمية، وبذلك تكون مؤسسات التعليم العالي وسيلة أساسية في إعداد القوى البشرية المؤهلة من المهندسين، والأطباء، والفنيين، وأخصائي الزراعة والمعامل وغيرها، الذي تستطيع تحمل أعباء التنمية والنهوض بالحياة الاقتصادية.

وقد أخذت التيارات المحدثة في الفكر الاجتماعي و الاقتصادي تؤكد أكثر من أي وقت مضى على دور وأهمية العنصر البشري في التنمية لاسيما بعد الدراسات العديدة والمختلفة التي كشفت بوضوح خصائص هذا العنصر والمكانة الذي يحتلها بين عناصر الإنتاج من خلال استبيان دور رأس المال البشري عامة والتطور التكنيكي خاصة في النمو الاجتماعي و الاقتصادي هذا الدور الذي يساهم بخلق القدرة الكبيرة على إنتاج الثروات وتطبيق البحث العلمي المنظم على مشكلات الإنتاج ومشكلات تنظيم المشروعات الاقتصادية (غرايبة، غرايبة، 2001).

ودون شك فإن مهمة التعليم هي تكوين هذه الطاقات الفكرية- الثروة- أو بلورتها ودفعها باتجاه التطور والنضوج مما ولد الحاجة إلى البحث في نظم التعليم ودراسة أساليبه ومناهجه وتطبيقاته المختلفة.

وهكذا أخذت دراسة هذه القطاعات من الناحية الاقتصادية تتصاعد باستمرار وتتوسع أفقيا وعموديا من خلال الأهمية الكبيرة الذي تفسرها المهام الاقتصادية والاجتماعية التي يخلقها التعليم .

المهام الاجتماعية والاقتصادية للتعليم:

من أهم مهام قطاعات التعليم ما يلي:

1 -تلعب قطاعات التعليم دوراً بارزاً في إعداد الطاقة البشرية العاملة المؤهلة والخبيرة اللازمة لتسيير عجلة التنمية الاجتماعية و الاقتصادية بما يقع على عاتقها من مهام إعداد المختصين والفنيين والعمال المهرة خاصة في البلدان النامية التي تعاني من نقص كبير في عدد أولئك المختصين والفنيين الماهرين الذي يعتبر واحداً من بين العقبات التي تجابه التطور التنموي والحضاري في تلك البلدان.

2 -تلعب قطاعات التعليم دوراً كبيراً وحاسماً في توفير إمكانية الاستفادة من البحث العلمي وتطبيق نتائجه في الحياة العامة وجني ثماره الاجتماعية و الاقتصادية كما تلعب هذه القطاعات دوراً بارزاً في زيادة فاعلية العمل الإنساني، الأمر الذي يؤول إلى زيادة إنتاجية العمل.

3 -يقع على عاتق التعليم مهمة المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية حيث دلت العديد من التجارب والأبحاث الذي أجريت لدراسة النمو الاجتماعي و الاقتصادي والعلمي في أكثر بلدان العالم على أن قطاعات التعليم تعتبر عوامل رئيسة ومن أهم عوامل النمو وذلك من خلال ما تساهم به العوامل المتبقية التي كانت وراء الجزء الأكبر من النمو الذي تحقق في مختلف البلدان(المنيع،2004).

مشكلة البحث

شهدت المملكة الأردنية الهاشمية نهضة علمية عمت أرجاء البلاد وتمخضت عن مئات الآلاف من الطلبة، واستطاعت المملكة أن تحقق الاكتفاء في كثير من الأعمال الإدارية والتربوية والفنية، إلا أن النهضة التنموية والنمو السكاني الذي تمر به المملكة والتفجر المعرفي، والتغير التقني العالمي يحتاج إلى مواكبة من مؤسسات التعليم والتدريب.

و يمكن القول أن قطاع التعليم العالي قد حظي بالرعاية الملكية السامية، حيث وجه جلالة الملك عبدالله الثاني رسالة إلى رئيس الوزراء على أبو الراغب في 14أيار 2003، حول التعليم العالي بين أهمية التعليم العالي باعتباره أحد الأولويات التي الوطنية، و باعتباره حجر الزاوية في خطط التنمية الشاملة.

أهداف البحث :

- التعرف على العلاقة بين التعليم العالي والتنمية الاجتماعية و الاقتصادية .
- التعرف على دور التعليم العالي في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية .
- التعرف على التعليم العالي والتنمية الاجتماعية الاقتصادية في المملكة الأردنية الهاشمية .
- التعرف على التحديات التي تواجه التنمية في المملكة الأردنية الهاشمية .

أسئلة البحث :

1- ما العلاقة بين التعليم العالي والتنمية الاجتماعية و الاقتصادية ؟

2 -ما دور التعليم العالي في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية ؟

3 -ما واقع التعليم العالي والتنمية الاجتماعية الاقتصادية في المملكة الأردنية الهاشمية ؟

4 -ما التحديات التي تواجه التنمية الاجتماعية و الاقتصادية في المملكة الأردنية الهاشمية ؟

أهمية البحث:

تعد معرفة واقع التعليم العالي وإمكاناته، ومدى ملاءمته لاحتياجات التنمية الاجتماعية الاقتصادية وسوق العمل الخطوة الأولى لتقويمه وتطويره، وحيث إن هذا البحث يسعى إلى التعرف على ذلك، وتقديم بعض التوصيات والاقتراحات حول أنماط التعليم العالي التي تتسق مع احتياجات التنمية الاجتماعية الاقتصادية، لذا فإن أهمية هذا البحث تكمن في تقديم صورة واضحة عن واقع التعليم العالي في الأردن ودوره المحوري في مسيرة التنمية الاجتماعية و الاقتصادية، إضافةً إلى الأهمية العلمية والتطبيقية لهذا البحث والذي ستساعد صنّاع القرار في اتخاذ قراراتهم بما

ينسجم ومسيرة التنمية (التنمية المستدامة) في الأردن. ويعتبر موضوع هذا البحث واحد من أهم مجالات الدراسة في علم الاجتماع والسياسة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية ، إضافة إلى علم الاجتماع الاقتصادي.

منهج البحث:

تم أستخدم المنهج الوصفي التحليلي القائم على وصف الظاهرة ومن ثم تحليلها بهدف الوصول إلى النتائج

مصطلحات البحث:

1 -التعليم العالي: ويقصد به كل تعليم يمنح درجة علمية بعد المرحلة الجامعية الأولى.

2 -التنمية: نمو اقتصادي مقترن بتغير نوعي للمستويات الاجتماعية والاقتصادية" (فرجاني، 2002).

فرضية البحث:

إن فرضية البحث محددة على النحو الآتي:

إن تطور التعليم العالي بمختلف مراحله في الأردن كان له أثر ايجابي على عملية التنمية الاجتماعية و الاقتصادية في المملكة .

التعليم والتنمية الاجتماعية والاقتصادية

إن العلاقة بين التعليم والتنمية بشكل عام هي علاقة تاريخية حيث بدأ الاهتمام يتزايد بمشكلة التنمية بعد الحرب العالمية الثانية وذلك بسبب التغيرات التي واجهتها أوربا بعد أن دمرتها الحرب وهي نفس المشكلة التي واجهت الدول التي استقلت ونفضت عنها غبار الاستعمار فأصبح الكثير من هذه البلاد تبحث عن الأساليب المناسبة لرفع مستوى المعيشة والقضاء على مظاهر التخلف وأصبحت هذه القضية هي القضية الأولى التي تواجه الحكومات، و تعتبر القدرة على إيجاد الحلول لها معياراً للحكم على مدى نجاح تلك الحكومات (طنيب،1991م)، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية تحتاج إلى العديد من المقومات البشرية وغير البشرية إلا أنه يكاد يجمع المهتمون بقضية التنمية على أن العنصر البشري هو أهم هذه المقومات حيث يعد العنصر البشري العنصر الأساسي والركيزة التي تقوم عليها التنمية في أي بلد ولا سبيل إلى بناء هذا الإنسان إلا عن طريق التعليم الذي يقوم على تطوير الشخصية الإنسانية وإعادة بنائها، كما يعمل التعليم على إيجاد أنماط من السلوك تناسب التنظيمات الاجتماعية الناشئة عن الأخذ بالأساليب العلمية والتكنولوجية، كما يعيد التعليم بناء الآراء والمعتقدات لتواكب التغيرات الاجتماعية الناشئة عن عملية التنمية؛ ومن هنا يتضح أن الإنسان هو أساس التنمية وأدائها وهو أيضاً غايتها وهو في الوقت نفسه محور العملية التربوية (متولي،1988م) ولعل أهم خاصية من خصائص التنمية هي تأهيل القوى البشرية وإعدادها للعمل في القطاعات المختلفة وعلى كل المستويات وذلك بتزويدها بالمعارف والمهارات والقيم اللازمة للعمل المستهدف والتهيئة للتعايش مع العصر التقني والتوازن في تأهيل القوى العاملة حسب الاحتياجات المتغيرة، وكذلك تعزيز قيمة العمل والإنتاج ودعم الاستقلالية في التفكير ونبذ الإتكالية والنزعة الاستهلاكية وهي من أهم أهداف التعليم (طنيب،1991م)، ومن هنا نجد أنه يمكن للتعليم أن يقوم بدور بارز في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال ما يلي:

1. إيجاد قاعدة اجتماعية عريضة متعلمة بضمان حد أدنى من التعليم لكل مواطن يمكنه من العيش في مجتمع يعتمد على القراءة والكتابة ووسائل الاتصال الجماهيري على مختلف أنواعه.
2. المساهمة في تعديل نظام القيم والاتجاهات بما يتناسب وطموحات المجتمع التنموية وذلك عن طريق العوامل البيئية والاجتماعية أكثر من دور التعليم النظامي.
3. تأهيل القوى البشرية وإعدادها للعمل وعلى كل المستويات وذلك على النحو الآتي :

أ. التزود بالمهارات والمعارف والقيم اللازمة للعمل المستهدف.

ب. التهيئة للتعايش مع العصر التقني وتطوير وسائله وطنياً.

ج. التوازن في تأهيل القوى العاملة حسب الاحتياجات المتغيرة بما معناه : المواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل (الجلال،1985م).

ولا شك أن الذي عزز من علاقة التعليم بالتنمية وخاصة في منتصف هذا القرن هو الإقتصاد كمحور مهم حيث ظهرت بعض النظريات المهمة مثل نظرية رأس المال البشري والتي تعتبر بمثابة الإطار النظري المسئول عن التبني الكامل للعلاقة الجدلية بين التعليم وسياسات التنمية وهو الإطار الذي أصبح التعليم بمقتضاه الحاسم الأول في النمو الاقتصادي للدول، ومع ظهور هذه النظرية زاد الاقتناع بدور القدرة الإنتاجية للموارد البشرية في العملية التنموية واعتبارها

رأس مال مستثمرة ولعل الدور الأكبر لانتشار هذه النظرية يعود إلى وكالات التنمية الدولية مثل: البنك الدولي، اليونسكو، منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي وغيرها، وهذه النظرية أدت إلى زيادة الإنفاق على التعليم عالمياً وربطت التعليم بقضية الإنتاج فتضخمت الاستثمارات في قطاع التعليم وأجريت البحوث والدراسات حول إسهام التعليم في النواحي الاجتماعية و الاقتصادية وغيرها من نواحي التنمية الأخرى (زاهر،1985م).

وأخيراً يمكننا القول بأن دور التنمية يتمثل في بناء قاعدة واسعة متعلمة تستطيع التعامل مع معطيات التنمية وتتكيف مع متطلباتها فتساهم فيها وتستفيد منها، إضافة إلى إيجاد القوى العاملة المتخصصة بمختلف أنواعها ومستوياتها، وتوقع كافة الاحتياجات والتعرف على ما يطرأ عليها من تغيرات وتطوير الأنظمة التربوية والمناهج الدراسية والوسائل والطرق الإدارية بما يتماشى مع المتغيرات والمتطلبات المتجددة (الجلال،1985م)، ومن خلال ما تقدم يتضح أن للتعليم دوراً فعالاً في التنمية شريطة توفر ظروف ملائمة لعمل مخرجات التعليم وتنظيمات اجتماعية وإدارية وإنتاجية أكثر ملائمة.

دور التعليم العالي في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية

من المسلمات أن التعليم الناجح يسهم في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية بمفهومها الشامل، وأن التنمية تساهم في نجاح التعليم في نفس الوقت، ويعتبر التعليم العالي المسئول الأول عن تحقيق أهداف التنمية بالمجتمع, باعتبار أن التنمية تمثل عملية التغير الواعية بأبعادها السياسية والثقافية، إذ تهدف بالإضافة إلى تحقيق زيادة منتظمة في الدخل الحقيقي للفرد إلى نموه الشخصي والمهني ورفاهيته وقدرته على اتخاذ القرار والمشاركة الاجتماعية والسياسية بمجتمعه والاستفادة من مؤسساته المجتمعية.

ولما كانت عملية التنمية الاجتماعية و الاقتصادية لا يمكن أن تحقق أهدافها دون مساهمة جميع مؤسسات المجتمع وتساندها والتنسيق بينها من خلال التخطيط الشامل, وأن التعليم العالي بصفة خاصة هو المحدد الرئيسي لكفاءة المورد البشري المحرك لهذه المؤسسات والمحدد لقدرتها على أداء دورها, لذا فإن التعليم العالي تقع عليه مسئولية مواجهة متطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية على المدى القريب والبعيد.

والتعليم العالي في حد ذاته من حيث عدد سنوات الدراسة ليس ضماناً لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية, وإنما نوعية هذا التعليم ودرجة كفاءته وارتباط أهدافه بواقع المجتمع وطبيعة العصر ومتطلبات التنمية. هي المحددة لنتائج هذه العملية.

ويتضح دور التعليم العالي في عملية التنمية الاجتماعية الاقتصادية بالنظر إلى الأهمية الاقتصادية لرأس المال البشري كعنصر من عناصر الإنتاج بل أكثر هذه العناصر أهمية في الوقت الراهن, والعائد من التعليم على الفرد ومساهمة التعليم في تحقيق أهداف التنمية وكذلك من الأدوار الذي تطالب بها التعليم دراسة أسباب القصور في تحقيق أهداف التنمية وإعادة تقييم النظم التعليمية لتحسين نوعية التعليم وكفاءته لمسايرة متطلبات العصر ومواجهة متطلبات التنمية, ودراسة الإهدار التربوي باعتبار أن التعليم عملية استثمار في رأس المال البشري ينتج عنها عائد على الفرد والمجتمع كأي مشروع استثماري (السيد،1993م).

ومع التطور التقني والازدهار التكنولوجي والاقتصادي بدأت تظهر اتجاهات تنادي بدور أكبر للجامعات ومؤسسات التعليم العالي في إحداث وتسيير التنمية. فالتعليم العالي ينبغي أن ينصب على دراية أوضاع المجتمع، ومعرفة احتياجاته، والمشكلات والعوائق التي تواجه مسيرته، وسبل النهوض به، والعمل على تلبية تلك الاحتياجات، وإيجاد الحلول للمشكلات والعوائق التي تعترض مسيرته التنموية. وأصبح هذا الاتجاه له تأثير كبير على محتوى ومناهج التعليم العالي، حيث أصبح يركز على تلبية احتياجات المجتمع ومطالب التنمية، وبذلك تكون مؤسسات التعليم العالي – ومنها الجامعات – وسيلة إعداد الموارد البشرية المؤهلة من المهندسين والأطباء والفنيين وأخصائي الزراعة والمعامل وغيرهم من الكفاءات التي تستطيع تحمل أعباء التنمية والنهوض بالحياة الاجتماعية (الفارس، 1996، ص16).

وهكذا فجامعات اليوم لابد من أن تضع نصب عينيها المهام التالية كأهداف لبرامجها لتضمن تخريج أفراد مؤهلين للقيام بهذا الدور الكبير:

1. إثراء المعرفة و نشر الثقافة وتنميتها.
2. نشر العلم وإعداد الكفاءات المتخصصة.
3. تنمية المجتمع اقتصاديا واجتماعيا.
4. النهوض بالشباب فكرا ووعيا وخلقا (البطش، الطويل،1998).

فرسالة الجامعة إذن رسالة كبيرة متشعبة الأهداف وعلى الجامعة أن تعمل على تحقيق التوازن بين هذه الأهداف لدى خريجيها، على الرغم من ارتباطها ببعضها البعض، وفقا لظروف المجتمع وإمكانياته واحتياجاته، وذلك تلافيا لحدوث خلل في البناء الاجتماعي والاقتصادي، فالتركيز على هدف التعليم دون اهتمام الجامعة بجانب البحث العلمي يضعف من قدرة الجامعات على تطوير المجتمع وتنمية اقتصاده واستخدام موارده بكفاءة، كما أن الاهتمام بأهداف التعليم دون العناية بالتربية الروحية والفكرية يؤدي إلى تزويد المجتمع بخريجين وعلماء لم يتسلحوا بعد بمقومات الإنسان المؤمن بربه والمنتمي لوطنه والعامل لقضايا المجتمع الإنساني بشكل عام (المنظمة العربية للتربية والثقافة، 1981).

كما أصبحت الجامعات اليوم أداة من أدوات المجتمع لتحقيق التقدم والتنمية، والوسيلة الأساسية لإعداد الإنسان الصالح. من هنا تأتي أهمية ربط الجامعة بالمجتمع وخاصة بالنسبة لمواقع العمل والإنتاج فيه، بحيث تكون هنالك قنوات اتصال مفتوحة وجسور ثابتة وقوية بين الجامعة وتلك المواقع ليتحقق عبرها ومن خلالها التعاون الكامل الذي يحقق التنمية المنشودة (النشار، 1976).

ويرى الكثير من المتخصصين في مجال التعليم العالي أنه لمن الضروري أن يكون هناك تشاركية ما بين مؤسسات التعليم العالي وأسواق العمل، بحيث يترتب على هذه التشاركية الفائدة لكل من مؤسسات التعليم العالي وأسواق العمل،لأن مفهوم التشاركية يعني تبادل الخبرات ما بين القطاعين بحيث يقدم التعليم العالي خبرات التعليمية والقيادية، بينما يقدم سوق العمل مصانعه لتدريب الكوادر الفنية. وهذا يعنى تزويد المجتمع وسوق العمل بكوادر بشرية مؤهلة علميا – داخل الجامعات – وفنيا ومهارياً – من خلال التدريب في المصانع.

و يكمن دور الجامعة في إعداد كوادر مؤهلة نوعيا وليس كميا من خلال التركيز على العناصر التالية:

الخطط الدراسية

تتمركز برامج التعليم العالي في قلب عملية التنمية الشاملة، فإذا كانت التنمية الشاملة عملية حضارية ترمي إلى تحسين ظروف مجتمعها، فإن برامج التعليم العالي هي الوسيلة إلى إعداد الإنسان الذي هو حجر الزاوية للتنمية من حيث تدريبه وإكسابه المهارات الضرورية لتحقيق إنتاجية فعالة ومستمرة مع الاهتمام ببناء جوانب شخصيته أخلاقيا وسياسيا، لذلك يشير (عبد الرحمن 1984، ص 24) إلى أن التنمية "عملية حضارية معقدة متصلة الجوانب تتغير فيها تطلعات الإنسان وتتطور إرادته وتنطلق جهوده وتستثمر طاقاته من اجل تحقيق الحياة الكريمة الفاضلة للإنسان في الحاضر والمستقبل".

كما يشير البعض إلى أن التعليم العالي "يسهم بدور مباشر في تنمية اقتصاد المجتمع واستخدام موارده وثرواته البشرية وتنشيط مؤسساته الصناعية بما يخرجه من كفاءات قادرة على تطوير وسائل الإنتاج (إسماعيل 1983، ص55).

لذلك فالعلاقة بين خطط التعليم العالي والتنمية شديدة التلاحم والترابط، فليس هناك تنمية شاملة قائمة على سواعد أبناء مجتمعها دون قوى بشرية، وليس هنالك قوى بشرية دون خطط مدروسة بعناية فائقة تدربها وتعدها بما يناسب حاجات مجتمعها. وقد أثبتت الدراسات أن الإنتاجية تتضاعف كلما ارتفع المستوى التعليمي للعامل. فعلى سبيل المثال، أجريت دراسة على عشرين بلدا؛ وأظهرت نتائجها أن ارتفاع المستوى التعليمي للعامل يؤدي إلى زيادة إنتاجيته، ويجعله متكيفا مع ظروف العمل المتغيرة، كما تجعله أكثر قابلية للتدريب على رأس العمل (Fergany, 2001).

وهناك الكثير من الأهداف التي تسعى المجتمعات إلى تحقيقها من التعليم، حيث أن التعليم يعد أفضل أنواع الاستثمار، وان ما يحققه من عائد يفوق الاستثمارات الأخرى وبخاصة في المجتمعات النامية التي تسعي إلى تحقيق وجودها عن طريق التنمية الشاملة فيصبح "التعليم هدفا أساسيا للتنمية، ولذا تحرص الدول على الاهتمام بالتعليم بمستوياته المختلفة ابتداء من التعليم الابتدائي إلى التعليم العالي، وكلما زادت نسبة الأفراد الذين يتلقون تعليما وخاصة في المراحل العليا، كان ذلك دليلا على ارتفاع مستويات الدخل في المجتمع وعلى ارتفاع مستوى الخدمات" (حسن، 1998، ص73).

إن صياغة فكر المجتمع، وإعداد القوى البشرية، هي مهمة التعليم العالي "وإذا كان التعليم العالي بشكله التقليدي عبارة عن تدريب خاص فإن مهمة التعليم العالي الآن زيادة قوة المجتمع بتجهيزه علميا وتقنيا وتلبية متطلبات الأفراد العلمية والثقافية والتربوية (Can, 1991,p 171).

الموارد البشرية:

تشكل الموارد البشرية ركنا أساسيا ومهما في تنمية وتقدم وازدهار المجتمعات، وقد كان لوظيفة هذه الموارد الدور الكبير في زيادة الدخل القومي للمجتمع البشري في مختلف مراحله التاريخية. واستنادا إلى هذا فإن تنمية الموارد البشرية تعتبر أساسا للتنمية الإنسانية المستدامة في مختلف بلدان العالم، وهي وسيلة الدول والشعوب التي تفتقر إلى الموارد الطبيعية للتعبير عن ذاتها في الوجود. وغني عن القول أن اليابان تعتبر مثالا يحتذ به على الدولة الفقيرة بمواردها الطبيعية ووعورة أراضيها، استطاعت باعتمادها على تنمية مواردها البشرية أن تحقق التقدم التكنولوجي الهائل، وأن تحتل المرتبة الثانية في القوة الاقتصادية بعد الولايات المتحدة الأمريكية. وتعتبر التنمية البشرية من المقومات الأساسية للتنمية الشاملة

في أي مجتمع، بل يمكن اعتبارها هي الأساس. فلا توجد تنمية حقيقية في أي مجتمع كان دون تنمية موارده البشرية وتطويرها، وفي الوقت الحاضر تكتسب الموارد البشرية أهمية كبرى في ظل تنامي أهمية العقل البشري في تحقيق التقدم العلمي والتكنولوجي،وفي ظل مساهمة اقتصاد المعرفة في الناتج القومي الكلي للمجتمع وفي الاقتصاد العالمي على حد سواء (الفرجاني، 2002، شعبان 2001؛ تقرير التنمية الإنسانية 2002).

لقد أظهر تقرير التنمية البشرية لعام 2002: أن كل بلد نجح في المحافظة على تنمية إنسانية سريعة ونمو اقتصادي سريع إنما تحقق له ذلك بعد أن سرع التقدم في التنمية الإنسانية أو سعى إلى تحقيق الهدفين في آن واحد (تقرير التنمية الإنسانية، 2002).

ويوما بعد يوم يتعاظم دور اليد العاملة الخبيرة والمدربة أو ما اصطلح على تسميته برأس المال البشري وهي الموارد البشرية المتعلمة والمدربة المساهمة في تقدم المجتمع ورفعته (شعبان، 2006).

ومما سبق يتبن لنا الدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه الموارد البشرية في رقي المجتمع وتقدمة إذا ما توفر لها التعليم والتدريب اللازمين. غير أن الموارد البشرية في الوطن العربي تواجه الكثير من التحديات التي تحول دون مساهمتها في تقدم المجتمع ومن هذه التحديات قصور نظام التعليم العالي القائم وسوء نوعيته الذي يعتبر المسئول الأول عن تنمية الموارد البشرية وزيادة إنتاجيتها. وعلى الرغم من أن الدراسات تشير إلى أن الوطن العربي قد تفوق في أدائه التعليمي على جميع المناطق النامية باستثناء أمريكا اللاتينية، وهذا ما أشار إليه تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 إلا أنه نبه إلى "إن أخطر مشكلات التعليم في البلدان العربية تتمثل في نوعية التعليم" (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2002 ص 47 – 50). ويكمن التحدي الأكبر في مجال التعليم العالي في تردي نوعية التعليم المتاح، بحيث يفقد التعليم هدفه التنموي والإنساني من اجل تحسين توعية الحياة وتنمية قدرات الإنسان الخلاقة" (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2002، ص 51 – 52).

وتعد العلاقة بين التعليم العالي والتنمية علاقة تبادلية عضوية، فالتنمية بمفهومها الشامل تعني عملية تحول في البناء الاقتصادي والاجتماعي تؤدي إلى زيادة الإنتاج، وإشباع الحاجات الأساسية الفرد، وزيادة متوسط دخله، وتحقيق مطالبه وطموحاته،وتوسيع خياراته. والتنمية بهذا المفهوم تستند إلى التعليم بصفة عامة وإلى التعليم العالي على وجه الخصوص لإحداث التنمية والمساهمة في استمرارها.

إن معالجة مشاكل الشباب في الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي ليس نهاية المطاف، فمع أن التعليم العالي غاية ويطلب لذاته، غير أنه وسيلة لأعداد الشباب للعمل المنتج، وتأهيلهم لدخول سوق العمل. ويعتبر الحفاظ على فرص العمل المتاحة، وإيجاد فرص عمل جديدة، للاستفادة من الموارد البشرية، والحد من البطالة على رأس أولويات الدولة (مرشد، 2000، ص 23).

فدور الجامعات لا يقتصر على تخريج الطلبة وإعدادهم إعدادا علميا فحسب؛ بل يجب أن يسهم في تأهيلهم لأداء دورهم في خدمة المجتمع الذي يعيشون فيه، انطلاقا من أن للجامعات دورا مباشرا وغير مباشر في خدمة الأمة؛ فالخدمة المباشرة تتمثل من خلال تقديم المشورات العلمية والاجتماعية والتربوية والسياسية والاقتصادية، وتحليل الثروات الطبيعية، والتنقيب عن المعادن، وعقد الدورات التدريبية لأبناء المجتمع المحلي. أما الخدمة غير المباشرة والتي لا تقل أهمية

عن الخدمة المباشرة، فتتمثل في رفد المجتمع بالكفاءات والخبرات العلمية، حيث تسهم هذه الكفاءات في خدمة المجتمع والسير به إلى الأمام (غانم، 2000).

ويمكن النظر إلى الجامعة من زاوية إنتاجها للقوى البشرية؛ على أنها مؤسسة إنتاجية، لأنها تنتج الكفايات والعقول المفكرة والقيادات التي تتحمل المسؤولية في المجتمع، ويمكن النظر إلى الجامعة على أنها استثمار في الموارد البشرية، باعتبار أن رأس المال البشري يمثل أهمية حيوية، فبناء المصانع والمدارس والمستشفيات أمر سهل، ولكن تكوين الأطر البشرية المدربة من مهندسين ومعلمين وأطباء لهذه المؤسسات يعتبر عملية أساسية وتحتاج إلى وقت طويل (آدم، 2006).

ومن هنا يتضح أن الجامعة التي هي إحدى مؤسسات التعليم العالي من أهم ركائز التقدم الاقتصادي والاجتماعي، ومن أهم مؤسسات الدولة القدرة على تخريج الكفايات البشرية والقيادية المدربة والمؤهلة لقيادة عجلة التقدم والازدهار (مرسي، 1987).

غير أن ذلك لن يتحقق إلا إذا كان هنالك رؤية واقعية لدور التعليم العالي في تنمية الموارد البشرية وإعدادها لسوق العمل. حتى تصبح موارد بشرية فعالة، قادرة على الإنتاج، وقادرة على الإسهام في تور المجتمع، في عصر لا وجود فيه للموارد البشرية غير المدربة وغير المسلحة بالمهارة العلم والخبرة (حمودة، 1981).

واقع التعليم العالي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المملكة الأردنية الهاشمية

لقد تنبهت المملكة الأردنية الهاشمية للدور الذي يؤديه التعليم العالي في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية منذ وقت مبكر،ومن هذا المنطلق فقد شهدت مخصصات التعليم في المملكة تطوراً كبيراً حيث تم التركيز على:

1. رفع كفاءة التعليم.
2. التأكيد على أن يلبي التعليم العام الاحتياجات والمتطلبات الاقتصادية
3. توفير وتأمين المرافق التعليمية بأقل تكلفة.
4. توسيع قاعدة التعليم العالي وتنويع برامجه.
5. العناية المستمرة بالبحث العلمي.
6. تفاعل مؤسسات التعليم العالي مع متطلبات التنمية.
7. تأمين فرص التعليم العالي للمواطن .
8. التنسيق والتعاون بين مؤسسات التعليم العالي.
9. تحقيق درجة عالية من النوعية والفعالية ورفع الكفاءة لمؤسسات التعليم العالي(وزارة التخطيط،2003).

وفي الحقيقة فإنه على الرغم من تطور التعليم في المملكة ووضوح الرؤية بالنسبة لخطط التنمية إلا أن الملاحظ أن هناك قصوراً في التطور النوعي للتعليم في المملكة وعلى المستوى العربي على وجه العموم عن تحقيق الأهداف المنشودة في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية فمع كل الجهود الذي بذلت فإن التعليم في واقعة الحالي لا يزال بعيداً عن تحقيق أهدافه في التنمية الاجتماعية الاقتصادية وحتى في إحداث التغير الذي ينتقل بالمجتمع من مرحلة التخلف والتبعية إلى

مرحلة التطوير والابتكار وبالتالي فإن التعليم بحاجة إلى تحسين نوعيته ورفع مستوى جودته وزيادة فعاليته وإدخال تعديلات جذرية على محتواه ووسائله وأهدافه وأدواته بالإضافة إلى ربط التعليم بمطالب التنمية (وزارة التخطيط 2003) و تجدر الإشارة إلى أن رؤية جلالة الملك عبدالله الثاني لبناء الأردن النموذج تنطلق من ركائز أساسية تشكل بمجموعها متطلبات هامة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، فقد أوضح جلالته في رسالة إلى رئيس الوزراء على أبو الراغب بتاريخ 14أيار 2003 بعض الانجازات التي تحققت عن طريق تطوير التعليم العالي، مثل إعادة النظر في الخطط و البرامج الدراسية الجامعية، و التركيز على تدريس اللغة الانجليزية و تكنولوجيا المعلومات و أنشاء مراكز متخصصة لتطوير قدرات الهيئات التدريسية بالإضافة إلى حوسبة جميع الأنشطة الجامعية و تنفيذ العديد من الإصلاحات في التمويل الجامعي، كما أوضح جلالته أننا بحاجة إلى أجراء المزيد من الدراسات الشاملة حول التحديات التي تواجه التعليم العالي، إضافة إلى إعداد خطط العمل و البرامج الزمنية الواضحة لتنفيذ تطوير قطاع التعليم و إعطاء دور اكبر للقطاع الخاص للمشاركة في صناعة مستقبل التعليم العالي، و إنشاء صندوق تمويل للطالب الفقير، و إدخال مفاهيم ضبط الجودة و النوعية في مختلف مكونات و مراحل نظام التعليم العالي، و إعادة سياسة القبول في الجامعات ، و توفير الآليات اللازمة لاحتضان ورعاية الطلبة الذين يمتلكون القدرة على التميز و الإبداع (مديرية التوجيه المعنوي القيادة العامة للقوات المسلحة،2008).

التحديات التي تواجه التعليم العالي وبالتالي التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالمملكة

تشترك المملكة مع الدول العربية في التحديات الذي تواجه التنمية ومنها :

1 - التفاعل مع الثقافات العالمية والانفتاح على التجارب الإنسانية .

2 - تهيئة المواطن الأردني لمواجهة تحديات العولمة وفق منظومة قيمية أخلاقية متكاملة.

3 - مواكبة التطور المتسارع في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوظيفها بفعالية.

4 - بناء استراتيجيات متكاملة لإدارة المعرفة والمساهمة في تطوير اقتصاد المعرفة.

5 - توظيف التعلم الإلكتروني في التعليم العالي وفق منظور شمولي.

6 -تغيير الاتجاهات السلبية لدى بعض الكوادر التربوية نحو التكنولوجيا.

7 -الإيمان بحتمية التغيير كقاعدة للتطوير، والاستجابة الفاعلة المتفاعلة معه.

8 - بناء القدرات الفردية والمؤسسية للتكيف مع المتغيرات المتسارعة والإسهام في إحداثها.

9 -إحداث التغيير وفق استراتيجية مؤسسية متكاملة تهدف إلى التطوير المستمر.

10 -توفير فرص التعليم المتميز والتعلم النوعي للجميع ، وضبط جودة التعليم ضمن موارد مالية ومادية محدودة .

كما أن هناك تحديات تواجه التعليم العالي وبالتالي التنمية وهي على النحو التالي :

1 - تنمية روح الفريق والقيادة من خلال التعلم التعاوني والتشاركي.

2 - إتاحة فرص الابتكار والإبداع بتنمية مهارات التفكير المنهجي والإبداعي.

3 - تنمية الاعتماد على النفس في اكتساب المعارف والمهارات من خلال التعلم الذاتي.

4 - فرص التنمية المهنية المستدامة في مجالات التعلم والتعليم والتقويم وتوظيف التقنية.

5 - قيادة تربوية مهنية فاعلة قادرة على قيادة التغيير والتخطيط الاستراتيجي التطويري.

6 - تعلم تفاعلي لمتعلم نشط باعتباره محور العملية التعليمية التعلمية.

7 - تنوع مصادر المعرفة والمعلومات، وتقديمها بأساليب تقنية متطورة متعددة الوسائط (عماد الدين،2004).

وحيث أن التعليم على اختلاف تخصصاته هو أداة التنمية التي يستخدمها المجتمع حيث ينهض بإعداد القوى البشرية اللازمة لإدارة عجلة الإنتاج ، ويقوم بتهيئة روادها لتحمل مسؤولياتهم ، فإن الاهتمام بالتعليم ومناهجه ومخرجاته شأن مجتمعي فهو استثمار له عوائده في استراتيجية التنمية في مداها المحدد ، مما يلزم استعراض أهم التحديات الذي يعاني منها النظام التربوي التعليمي والذي تعتبر بطبيعة الحال تحديات ومعوقات للتنمية البشرية الاجتماعية والاقتصادية وهي على النحو التالي (السنبل،1992م) :

– **قصور الاهتمام بالبحث العلمي**: إن التطور في الهياكل والسياسات والتنظيمات الإدارية التربوية– على سبيل المثال– ينبع في الأصل من الدراسات والأبحاث العلمية ، ومن الملاحظ أن هناك قصوراً في مجال الدراسات الخاصة والأبحاث العلمية بتطوير الهياكل والدراسات التربوية الذي يحتاجها صانع القرار حتى يتمكن من إحداث التغيرات الإدارية اللازمة لإدارة النظام التعليمي بفعالية.

– **ضعف العلاقة بين التعليم العالي والتنمية**: إن الأصل في التعليم العالي أن يكون في خدمة تنمية المجتمع, ولقد أصبح معيار العلم والتعليم يقاس بمردوده على الفرد والمجتمع, وأصبح معيار نجاح الجامعات يقاس باهتمامها في شئون مجتمعاتها بحيث تتحسس مواطن المشكلات, وتشخص الداء, وتصف الدواء وتتحسس– أيضا– حاجات وطموحات مجتمعاتها وترسم الطريق إلى تحقيق تلك الطموحات.

ومن الملاحظ إن التعليم الجامعي في المملكة ارتبط بالمؤهلات والشهادات أكثر من ارتباطه باحتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فبينما نجد أن حاجة التنمية ماسة للتقنيين والفنيين في مجالات الصناعة والطب والهندسة, إلا أن جامعاتنا لازالت تركز على الدراسات النظرية دون الدراسات العملية والمجالات التطبيقية.

– **النمطية والازدواجية**: تتعدد الجهات المشرفة على التعليم العالي في المملكة، وتكمن خطورة ذلك في الازدواجية في التخصصات وفي المهام، وزيادة في الأعباء المالية، ولم يحقق الحاجات التنموية المتمثلة في خطط التنمية فما زالت هناك مجالات معينة تشكو الحاجة الماسة للقوى البشرية المدربة, بينما يزيد عدد الخريجين عن الحاجة في مجالات أخرى.

– **سياسة القبول (الباب المفتوح)**: مع تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم العالي في المملكة الأردنية الهاشمية أتاحت الدولة فرصة أمام كل فرد يمكن أن يستفيد منه, الأمر الذي أدى إلى تكدس أعداد هائلة من الطلاب في مؤسسات التعليم العالي فاق ما رسمته خطط التنمية، فقد أدى ذلك مدخلات ضعيفة المستوى في بعض تخصصات التعليم العالي, انعكس ذلك بطبيعة الأمر على نوعية المخرجات، وسياسة الباب المفتوح في القبول بالجامعات أثرت أيضاً تأثيراً سلبياً على تحقيق التوازن بين التخصصات المهنية والنظرية, حيث استقطبت الجامعات معظم خريجي الثانوية العامة الأمر الذي أدى إلى تصدعات في البنية التنموية.

التوصيات والمقترحات

من خلال ما سبق يوصي الباحث بالاتي:

– تحرير العقل وتنمية القدرات الإبداعية : إن النظام التعليمي التربوي بالمملكة لا زال يعتمد على النظام التقليدي و الذي يعتمد على السرد في العرض والتلقين في التدريس وهذا من شأنه خلق نسخ متكررة من كتب المعلومات ولكنها عاجزة عن خلق الإنسان المبدع القادر على التفكير الاستقلالي والمحاكمة الموضوعية.

– تعزيز القيم والاتجاهات الإنتاجية : من الأدوار الأساسية الذي يمكن للتعليم أن يساهم في التنمية من خلالها دوره في إرساء قيم جديدة واتجاهات إيجابية مؤدية للإنتاج والعمل والاقتصاد في الجهود والنفقات والاستهلاك، وربط المكافأة بالجهد، وجودة الإنتاج، واقتصاديات التكلفة، وربط الاستهلاك بالحاجة، ومحاربة مظاهر التفاخر والتباهي من أولى متطلبات التنمية وانتشار هذه القيم والاتجاهات مظهر من مظاهر التنمية أيضاً.

– بناء علاقات ديمقراطية داخل النظم التعليمية بين جميع أطراف العملية التربوية .

– إن طبيعة العصر ومتغيراته بلغت من السرعة مبلغاً هائلاً حتى إنه لا يمكن تصور ما ستؤدي إليه في نوعية الحياة نفسها وما ستكون عليه, وبالتالي فإنه من الصعب التكهن بشكل التعليم الذي تتطلبه, مما يفرض على التعليم العالي المتابعة المستمرة لهذه التغيرات, حيث إنها ستتطلب أنواعاً جديدة من التعليم تختلف كلياً بالاتجاه الايجابي, لذا فإنه لابد من مراجعة سياسة التعليم في المملكة بصورة مستمرة وتطويرها باستمرار للتوائم مع احتياجات العصر, وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستديمة.

– أن تكون التجديدات المستقبلية شاملةً مترابطة للتعليم في كافة مراحله بحيث تؤدي كل مرحلة إلى المرحلة الذي تليها حتى يحقق التعليم أهداف المجتمع .

– إعطاء التعليم الفني والتقني دعماً وعنايةً لإحداث طفرة في هذا النوع من التعليم.

– لابد من دعم وسائل التعليم وتقنياته بالمستجدات وتوفيرها في الجامعات بصورة مناسبة حيث تعتبر هذه الوسائل من ضروراته الأساسية.

المراجع

- آدم، عصام الدين برير، التخطيط التربوي والتنمية البشرية، العين،2006،دار الكتاب الجامعي.
- إسماعيل، عابدية خياط، دور التعليم العالي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية. جدة، 2003، دار البيان العربي.
- البطش، محمد والطويل هاني، تقييم خريجي الجامعة الأردنية لإعدادهم الأكاديمي والعلمي الشخصي والاجتماعي والإعداد الجامعي ككل. مجلة دراسات – سلسلة العلوم الإنسانية. ص ص (305 – 331). ع2، 1998، عمان: الجامعة الأردنية.
- تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ،2002. ط1، منشورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.
- تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ،2002، منشورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،
- الجلال, عبد العزيز, تربية اليسر وبخلف التنمية, الكويت, 1985، علم المعرفة.
- حسن، عبد الباسط محمد، التنمية الاجتماعية. ط7، القاهرة،1998مكتبة وهبة.
- حمودة، نبيه، تنمية الموارد البشرية والتربية. القاهرة، 1981، مكتبة الأنجلو المصرية.
- زاهر، ضياء، التعليم ونظريات التنمية, دراسات تربوية, رابطة التعليم الحديثة, 1985 نوفمبر .
- السنبل ، عبدالعزيز، أهم مشكلات النظام التعليمي بالمملكة الأردنية الهاشمية، 1992 .
- السيد, سميرة أحمد(1993) "علم اجتماع التعليم", دار الفكر العربي, القاهرة, الطبعة الأولى.
- شعبان، محمد، تغير استراتيجية وظيفة الموارد البشرية. الندوة الدولية الأولي "التصرف في الموارد البشرية: الاستراتيجيات والتطبيق". 7 – 8 تموز. ص ص 13 – 19. 2001، دمشق، سوريا.
- طنيب, محمد وآخرون, أبعاد التنمية في الوطن العربي, عمان, 1991، دار المستقبل.
- عبد الرحمن، أسامه، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية. سلسلة عالم المعرفة الكويت، 1984، المجلس الوطني للثقافة والفنون.
- عماد الدين ، منى، "التربية والتعليم في البلاد العربية من منظور مستقبلي " الأردن، 2004 .
- غانم، محمد، الدور التنموي للجامعات العربية ومصادر التمويل غير التقليدية مجلة اتحاد الجامعات العربية. ع3، عمان. الأردن،2000، ص ص (112 – 165).
- الفرجاني، نادر،2002 رؤية مستقبلية للتعليم في الوطن العربي. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. (www.almishkat.org).
- غرايبة، فيصل محمود. غرايبة، لطفي عبد القادر، السياسات التعليمية ودور التعليم الجامعي في تهيئة الإنسان لمواجهة مستجدات العصر. مجلة العلوم التربوية والنفسية. مج (2)، 2001. ع 1. جامعة البحرين. ص ص (23 – 65).

- متولي, مصطفى محمد, قصور التعليم العربية عن تحقيق التنمية, الرياض, مجلة كلية التعليم, جامعة الملك سعود, المجلد الخامس،1988.
- مرشد، سمير بن أسعد، مستقبل الشباب السعودي – بين الجامعات والتوظيف مجلة اتحاد الجامعات العربية. ع3، 2000. ص ص (42 – 73).
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تقويم البرامج التربوية في الوطن العربي. المركز العربي للبحوث التربوي دول الخليج، 1981 .
- المنيع، محمد عبد الله ،متطلبات الارتقاء بمؤسسات التعليم العالي لتنمية الموارد البشرية في المملكة العربية السعودية: منظور مستقبلي. حولية كلية التربية، جامعة قطر. السنة السادسة،2004، ص ص (83 – 113).
- مديرية التوجيه المعنوي القيادة العامة للقوات المسلحة،2008، المكارم و المبادرات الملكية لصاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني بن الحسين.
- النشار، محمد ، الإدارة الجامعية: التطوير والتوقعات، الجهاز المركزي للكتب الجامعية والمدرسين والوسائل التعليمية. اتحاد الجامعات العربية. الأمانة العامة، 1976.
- وزارة التخطيط " تقرير التنمية البشرية بالمملكة الأردنية الهاشمية " 2003م .

المراجع الأجنبية :

- Can Le Tac 1991. "Higher Education in Vietnam and Cambodia. Comparative Education Review. VOL35, NO, 1 February, pp 170: 176.
- Fergany, nadir. 2001 Human Development and Acquisition of advanced Knowledge in Arab countries: the Role of Higher Education, Research and Technology Development. United Nations, Human Development Series No. 11. New York.